من الزيادة و النقصان فلو لم تكن البسملة اية من القران لما كان القران مصونا عن التغيير و لما كان محفوظا عن الزيادة و النقصان و لو جاز ان يظن بالصحابة انهم زادوا ايضا ان يظن بهم النقصان و ذلك يوجب خروج القران عن كونه حجة و مذهب الامام احمد بن حنبل كذلك كما في انها اية من الفاتحة تجب قراتها معها و مذهب ابي حنيفة و مالك رحمهما الله تعالى انها ليست اية من الفاتحة و لا من غيرها و انما كتبت للفصل و التبرك و استدلا بحديث انس و هو ان النبي صلى الله عليه وسلم و ابا بكر و عمر كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين و في رواية صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم و ابي بكر و عمر و عثمان و علي فلم اسمع احدا منهم يقرا بسم الله الرحمن الرحيم و في رواية صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم و ابي بكر و عمر و عثمان فكانوا يفتتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في اول قراة و لا في اخرها و جوابنا عنه من وجوه احدها لو كانت للفصل لم تثبت في اول الفاتحة اذ ليس قبلها سورة تفصل بينها و لثبتت في اول مراة ثانيها ثبت عن انس من رواية المجهرين بها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صحيحا الدارقطني و الحاكم و غيرهما و قال الحاكم في الاكليل بلفظ ابن عباس كان يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفتتح القراءة ببسم الله الرحمن الرحيم و صح عن احد و عشرين من صحابيا انه عليه الصلاة و السلام كان يجهر بالبسملة ثالثها قول يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين مؤول بما فهم ببدؤن بالفاتحة قبل السورة قال الكافي رحم الله في الام و فهم الراوي من ذلك

قوله للفصل اي بين السور لانه صلى الله عليه وسلم كان لا يعرف انتهاء السورة حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم اهـ منه

قوله بالحمد لله هو بوزن الله على الحكاية قاله النووي في شرح مسلم

ترك البسملة فيه و روي بالمعنى لكن يبقى عليه رواية لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم و يحتمل ان المراد به لا يجهرون بها فيكون دليلا لعدم الجهر بها قلت و لو لم يكن فيه الا تطرق الاحتمال لكفى لان الدليل اذا طرقه الاحتمال كساه ثوب الاجمال و سقط به الاستدلال و تقدم اول الكلام ما في الكفاية هذا و قد عد من الانصاف قول السيوطي قد كثرت الاحاديث الواردة في البسملة اثباتا و نفيا و كلا الامرين صحيح اي انه صلى الله عليه وسلم قراها و انه تركها و كذا اجهره بها و اخفاؤه اياها و الذي يوضح صحة الامرين و يزيل اشكال من اشكل على الفريقين اعني من اثبت انها اية من اول الفاتحة و كل سورة و من نفى ذلك ما اشار اليه طائفة من المتاخرين ان اثباتها و نفيها كلاهما قطعي و لا يستغرب ذلك فان القران نزل على سبعة احرف و نزل مرات متكررة فنزل في بعضها بزيادة و في بعضها بحذف كقراة مالك ملك و تجرى تحتها الانهار و من تحتها في قراة و ان الله هو الغني الحميد و انه الله الغني الحميد في الحديد فلا يشك احد و لا يرتاب في ان القران باثبات الالف و من و هو و نحو ذلك متواتره قطعية الاثبات و ان القراة بحذف ذلك ايضا متواتره قطعية الحذف و ان ميزان الاثبات و الحذف في ذلك سواء و كذلك القول في البسملة اي انها نزلت في بعض الاحرف و لم تنزل في بعضها فاثباتها قطعي و كل متواتر و كالقراءة السبع فان بعضها السبعة قرؤا باثباتها و بعضهم قرؤا بحذفها و قراءات السبعة كلها متواترة فمن قراءها في ثابتة في حرف متواترة اليه ثم منه ثم الينا و من قراءا بحذفها فالحذف متواتر اليه ثم منه الينا و الطف من ذلك ان ناقلا لو راويان قراءا احدهما عنه فيها و الاخر بحذفها فدل على ان

قراءة

مع انه مضطرب ايضا لاختلافهم في لفظه اختلافا كثيرا متباينا فيها كما بينه في كتب المصطلح اهـ منه

ومنه ان من انكر كونها قرانا في اوائل السور لا يكفر لوجود الخلاف و لان قراءتها ظنية و التكفير لا يكون بالظنيات كما تقدم في كلامه انفا اهـ

ع الصلاة

Copyright © University